محاضـــــرة من تقـــــــديم

الدكتورة/ آمال العبيدي

تاريخ المحاضرة: 19-12-2022

حزب السلام و الازدهار

مواطنة.. تنمية.. ازدهار

الصالـــون رقم 45

ضمن نشاطات

الفضاء الفكري بحزب

السلام والازدهار

عرض تقديمي بعنـــــــوان:

المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية في ليبيا: الأهداف المعلقة

المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية في ليبيا: الأهداف المعلقة

آمال سليمان العبيدي

جامعة بنغازي-جامعة بايرويث. المانيا

obeidi.amal@gmail.com

البرنامج الثقافي لحزب السلام والازدهار

19. 12. 2022 طرابلس

مقدمة

- تعتبر مسألة المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية معقدة في ليبيا لأنها تتضمن مرحلتين وماضيين يجب مواجهتهما: نظام القذافي السابق والصراع المسلح خلال وبعد الثورة. في كلتا الحالتين، تم ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان والقوانين الدولية الإنسانية من كل الأطراف. وتسبب الفشل في التعامل مع هذه المسائل في تعميق الاستقطاب والاستياء في صفوف الليبيين. وفي هذا السياق فإن هذه المحاضرة تركز على أبرز النزاعات التي شكلت في مجملها بؤر لحرب أهلية في ليبيا منذ عام 2011. كما تركز أيضاً على أبرز التحديات التي واجهت تحقيق المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية في ليبيا مما يجعلها أحد الأهداف المعلقة التي لم يتم تحقيقها بعد.
- **مفاهيم عامة للعدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية؛**
- **الإطار التاريخي للتجربة الليبية في تحقيق المصالحة الوطنية: تقييم عام؛**
- **طبيعة النزاعات المحلية في ليبيا منذ عام 2011؛**
- **المصالحات المحلية كبديل عن المصالحة الوطنية منذ عام 2011؛**
- **تحديات تحقيق المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية في ليبيا.**

مفاهيم عامة للعدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية

العدالة الانتقالية: هي مجموعة التدابير القضائية، وغير القضائية التي قامت بتطبيقها دول مختلفة من أجل معالجة ما ورثته من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، وتتضمّن هذه التدابير الملاحقات القضائية، ولجان الحقيقة، وبرامج جبر الضرر، وأشكال متنوّعة من إصلاح المؤسسات. وليست العدالة الانتقالية نوعاً "خاصاً" من العدالة، وإنّما هي مقاربة لتحقيق العدالة في فترات الانتقال من النزاع و/أو قمع الدولة. ومن خلال محاولة تحقيق المحاسبة، والتعويض عن الضحايا، تقدّم العدالة الانتقالية اعترافاً بحقوق الضحايا وتشجّع الثقة المدنية، وتقوّية سيادة القانون والديمقراطية.

المصالحة الوطنية: هي عملية التوافق الوطني التي تنشأ على اساسها علاقة بين الأطراف السياسية والمجتمعية والتي تقوم على التسامح والعدل وإزالة آثار الماضي من أجل تحقيق التعايش السلمي بين مكونات المجتمع بما تضمن الانتقال السلمي نحو الديمقراطية.

إن تحقيق المصالحة الشاملة يتطلب اتباع الآليات المناسبة للعدالة الانتقالية-ولهذا فإن ربط المصالحة بالعدالة الانتقالية مهم جداً لارتباطها بآليات مختلفة ذات جوانب حقوقية وعدلية.

وتتعدد أبعاد وانماط المصالحة المستهدفة في ليبيا، فلم تعد تقتصر على المصالحة بين نظامين، بل ربما النموذج الليبي تميز بسيادة نمط المصالحات المحلية المجتمعية والتي اسهمت في تحقيق استقرار مؤقت في كثير من المناطق.

الإطار التاريخي للتجربة الليبية في تحقيق المصالحة الوطنية: تقييم عام

-أمثلة تاريخية: حرب العبيدات والبراعصة في إقليم برقة؛

- ميثاق قصر سرت في عام 1922؛

-ميثاق الحرابي 18 أبريل عام 1946، حيثُ تم التوقيع عليها من قِبل قبائل الحرابي وأعيان درنة.

نتائج عامة:

1. لعبت القبيلة كبنية اجتماعية متجذرة في المجتمع الليبي دوراً
في أن تساهم في بناء ليبيا المعاصرة، خلال فترة تأسيس الدولة
في نهاية أربعينيات وأوئل خمسينيات القرن الماضي.
2. تفريغ المصالحة من محتواها السياسي وتحييدها مما جعل منها شأن اجتماعي بعيداً عن التجاذبات السياسية.
3. اعتماد المصالحات المجتمعية على العرف، وما قد يحتويه من قيم مختلفة يخضع لها أطراف النزاع.
4. دور القيادات السياسية، والزعامات المحلية في تعزيز عمليات المصالحة ودعمها.
5. دور المنظومة القيمية الاجتماعية المعززة لمفاهيم العفو والتسامح، واحترام كبار السن، وتقدير النخبة الاجتماعية، في ترسيخ قيم المصالحة ونبذ فكرة استيفاء الحق بالذات.
6. القبول العام من قبل المجتمع بجهود عمليات المصالحة ونتائجها.

المصالحات المحلية خلال فترة حكم القذافي

- اعتمد نظام القذافي على المنظومة القبلية أيضاً في فض لمنازعات في المجتمعات لمحلية، وذلك من خلال تشكيل لجان للصلح والمساعي الحميدة وفض المنازعات على مستوى المحليات، والتي تتكون من قيادات تقليدية قبلية، وبعض الفاعلين في مجتمعاتهم.
- منذ عام 1993 تم تقديم فكرة القيادات الشعبية الاجتماعية، والتي تتوزع في كل مناطق ليبيا، بما فيها المناطق التي لا تُعرَف بوجود ولاء قبلي قوي. وتتكون القيادات الشعبية الاجتماعية من القيادات القبلية التقليدية، وغيرهم من الشخصيات المهمة في كل منطقة، بما في ذلك بعض أفراد النخبة التابعين للنظام، الذين كان يُعاد تدويرهم في قيادة قبلية موازية. ولقد استخدم نظام القذافي هذه المؤسسة بشكل مباشر كأداة للتفاوض مع أهالي ضحايا مذبحة سجن بوسليم في يونيو 1996.

- المصالحة السياسية مع بعض التيارات الإسلامية ومنها الجماعةالإسلامية المقاتلة في عام 2009. نتج عنها صدور مراجعاتهم التي صدرت في كتاب: "دراسات تصحيحية في مفاهيم الجهاد والحسبة والحكم على الناس".

- نتج عن ذلك المصالحة مع الجماعة والإفراج عن أفرادها الذين قدموا اعتذارهم للنظام، وكان من بين المفرج عنهم القادة الستة الذين ساهموا في كتابة المراجعات التصحيحية عام 2009 .

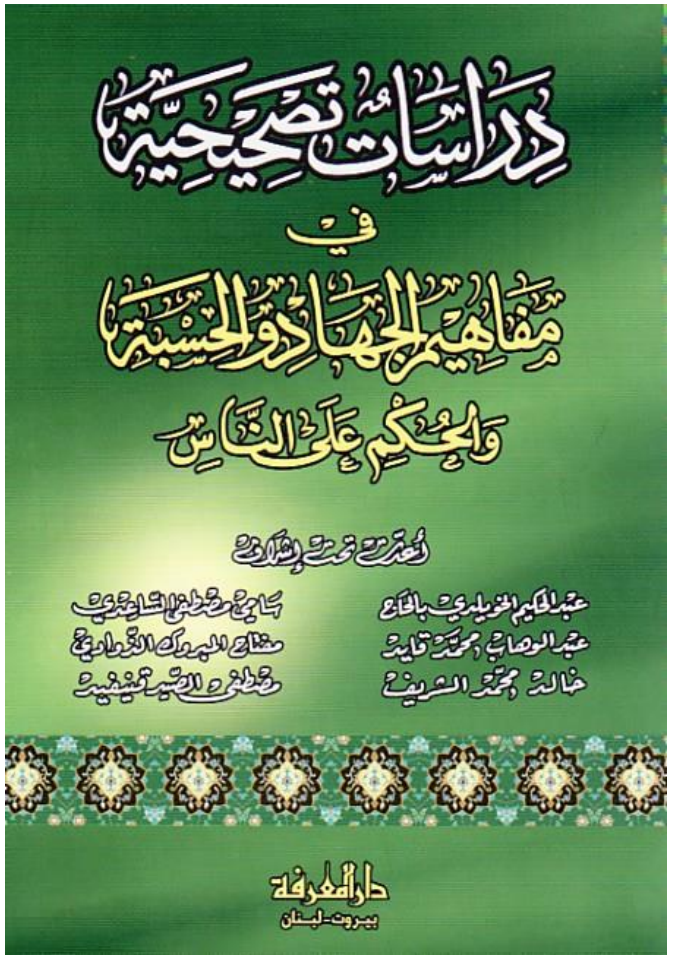

- أعتمد نظام القذافي على القبيلة كأداة لفض المنازعات وتحقيق السلم الاجتماعي خلال فترات مختلفة رغم سياسات العداء والتهميش للقبيلة في المراحل الأولى من حكم النظام.
- العمل على مأسسة القبيلة من خلال الزج بها في بُنى قد يكون لها طابع مؤسسة رسمية، وغالباً ما تكون موازية للقبيلة بشكلها التقليدي.
- استُخدِمت القبيلة كأداة ضغط للمصالحة الجَبرية بين النظام وأسر ضحايا سجن أبو سليم.
- تبني نظام القذافي مفهوم "المصالحة السياسية" من خلال التسوية مع بعض الجماعات المناوئة له، منها الجماعة الإسلامية المقاتلة، والتي نتج عنها بعض المراجعات الفكرية لتلك التنظيمات، وبالتالي خروج معظم أفرادها من سجون النظام، والذين أصبح لهم شأن فيما بعد في المشهد السياسي الليبي بعد سقوط نظام القذافي في نهاية عام 2011.

طبيعة النزاعات في ليبيا منذ عام2011

- نزاعات المدن الموالية والمدن غير الموالية؛
- نزاعات القبائل الموالية والقبائل غير الموالية؛
- نزاعات بين المدن والمناطق بعد عام 2014؛
- نزاعات تتعلق بتركة نظام القذافي ومن أبرزها مسألة "الملكية العقارية الناتجة عن قانون رقم 4 لسنة 78" وأثاره.

طبيعة النزاعات في ليبيا منذ عام 2011

طبيعة الصراع	الموقع	الفترة
الصراعات بين المدن المؤيدة للثورة والمناهضة لها	**المنطقة الغربية**	**2014-2011**
الصراعات بين القبائل الموالية لنظام القذافي والقبائل المناهضة له	**المناطق الغربية والجنوبية**	**2014-2011**
الصراعات بين المدن والمناطق بعد 2014	**المناطق الشرقية والغربية والجنوبية**	**منذ عام 2014 حتى الوقت الحاضر**
الصراعات المتعلقة بإرث نظام القذافي: "الملكية العقارية الناتجة عن القانون رقم 4 لسنة 1978"	**المناطق الشرقية والغربية والجنوبية**	**منذ عام 2011 وحتى الوقت الحاضر**

دورالمصالحات التقليدية: تقييم عام

- مصالحات على مستوى فردي.
- مصالحات على مستوى محلي: قضايا القتل بأنوعه والتي غالباً ما تكون نزاع بين قبيلتين حول حدود الأاضي ملكيتها، أو والملكية العقارية.
- مصالحات على مستوى المدن-جرائم جنائية عبر المدن.
- مصالحات مناطقية وقبلية.
- جهود مصالحة الأزمات المؤقتة.
- جهود المصالحات المحلية في المدن التي كانت خاضعة لتنظيم الدولة.
- جهود مصالحة ذات طابع سياسي (توفيقي).
- جهود مصالحة على المستوى الوطني.

نماذج من اتفاقات المصالحات المحلية

- وثيقة قبيلة العبيدات بخصوص اغتيال رئيس أركان الجيش الوطني،عبد الفتاح يونس (2011).
- اتفاق المجلس الانتقالي مع قبيلة الطوارق (2011).
- اتفاق بين قبيلتي الطوارق والتبو (2014) و اتفاق السلم والمصالحة بين قبائل التبو وقبائل الطوارق (2015).
- وثيقة الوفاق والتعايش السلمي بين قبيلة القذاذفة وقبيلة أولاد سليمان (2016).
- اتفاق الصلح بين قبيلتي التبو وأولاد سليمان (2017).
- محضر اتفاق مصراتة تاورغاء بشأن عودة النازحين وتعويض المتضررين (2016).

نماذج من الاتفاقات منذ عام 2011

الوثيقة	نوع الوثيقة	الجهات الفاعلة	الموقع	برعاية
بيان قبيلة العبيدات تموز/يوليو 2011	بيان	قبيلة العبيدات	بنغازي	قبيلة العبيدات بدعم من قبائل أخرى
اتفاقية المجلس الوطني الانتقالي لعام 2011	اتفاقية	المجلس الوطني الانتقالي وقبائل الطوارق	غدامس	رئيس أركان الجيش الليبي
اتفاق التبو والطوارق 2014	اتفاقية	التبو والطوارق	سبها	المجلس الاجتماعي لقبائل ورفلة - بني وليد والجنوب
اتفاقية التبو والطوارق للسلم والمصالحة (2015)	اتفاقية	التبو والطوارق	الدوحة	حكومة قطر
اتفاق التعايش السلمي بين قبيلتي القذاذفة وأولاد سليمان لعام 2016	اتفاقية	قبيلتا القذاذفة وأولاد سليمان	سبها	قبائل الزنتان، وترهونة، وسوق الجمعة
اتفاق قبيلتي التبو وأولاد سليمان لعام 2017	اتفاقية	التبو وأولاد سليمان	روما	الحكومة الإيطالية
اتفاق مصراتة وتاورغاء لعام 2016	محضر الاتفاق	مصراتة وتاورغاء	تونس	بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ومجلس الرئاسة

- اتفقت معظم الاتفاقيات على نقطة الصلح الشامل والدائم بين الطرفين دون معرفة الآليات وسبل تحقيق ذلك.
- الاتفاقات التي شارك فيها طرف دولي تم ذكر مسألة "جبر الضرر" والتعويضات..... غالباً الوسيط الخارجي بدفع قيمة التعويضات للأطراف المتضررة. عكس الاتفاقات التي تكون برعاية ليبية، لا يتم الإشارة إلى جبر الضرر والتعويضات ما عدا اتفاق تاورغاء ومصراته الذي صدر في 2016، وتمت المصادقة عليه من قبل المجلس الرئاسي في يونيو 2017.
- غياب الدولة ومؤسساتها ساهم في عدم نجاح تنفيذ أية اتفاقات على أرض الواقع. لأن الدولة داعم أساسي وضامن لنجاح أية تسويات بين الأطراف المتنازعة.

التحديات التي تواجه مشاريع المصالحة الوطنية

- تعتبر قضية المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية من أهم القضايا التي يمكن اعتبارها أحد أسس تحقيق السلم الاجتماعي والأمن والاستقرار في ليبيا. وعلى الرغم من صدور العديد من التشريعات المتعلقة بالمصالحة والعدالة الانتقالية والتي بلغ عددها أكثر من 20 قانون، إلا أن هذه القضية لم يتم العمل عليها بجدية، إضافة إلى وجود العديد من التحديات، والتي منها:

أولاً: الانقسام المجتمعي الحاد الذي حدث في ليبيا في مراحل ما بعد 2011، حيثُ لم يعد فقط الانقسام بين أنصار ثورة فبراير، ومؤيدي نظام القذافي ورموزه، بل أصبح بين المدن والقبائل الموالية للثورة، والمدن والقبائل المؤيدة لنظام القذافي، بل تشعب هذا الانقسام في جوانبه حيثُ تعددت مراحله وأنواعه ومستوياته على أسس تاريخية، واجتماعية، وسياسية، وأيديولوجية، ومناطقية، وجهوية.

ثانياً: الانقسام السياسي والمؤسسي الذي بدأ منذ عام 2014، والذي استشرى بعد توقيع الاتفاق السياسي في الصخيرات المغربية في ديسمبر عام 2015، أسهم في توسيع الفجوة بين الأطراف المختلفة، وأكد الانقسام المجتمعي، وجعل من المصالحة والعدالة الانتقالية أهدافاً بعيدة المنال.

ثالثاً: غياب دور القيادة السياسية في تبني هذا القضية، إضافة إلى تسيسسها من قبل بعض الفاعلين المحليين. فالتعامل مع هذه القضية يحتاج إلى إرادة سياسية تتبنى مختلف جوانبها، خاصة وأن كثير من تلك القضايا تتطلب جبر الضرر والتعويضات.

رابعاً: التحديات الأمنية: يعتبر انتشار السلاح من أبرز التحديات الأمنية، فوجود المجموعات المسلحة يسهم في أية محاولات للمصالحة، أو تحقيق العدالة الانتقالية. فالوضع الأمني يشكل عقبة حقيقية أمام تنفيذ هدف العدالة الانتقالية. فالضحايا والقضاة والجهات الفاعلة الأخرى العاملة في مجال المصالحة، بما فيها أعضاء لجان تقصي الحقائق في حاجة إلى ضمانات حماية قوية.

خامساً: فشل العملية الدستورية: يعتبر نجاح العملية الدستورية هو أحد أبرز أسس تحقيق المصالحة الوطنية، إلا أن فشل هذه العملية أسهم في تأجيج الصراع وتوسيع حدة الخلاف المجتمعي، وبين أعضاء الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور. فعلى الرغم من الانتهاء من صياغة مشروع الدستور في أبريل 2017، وتسليمه لمجلس النواب لإصدار قانون للاستفتاء عليه، إلا أن هذا الدستور لم يرى النور، مما أسهم في خلق انقسام مجتمعي عام، نتيجة لعدم الاتفاق على كثير من جوانبه.

سادساً:التحدي التشريعي: بلغ عدد القوانين التي لها علاقة بالمصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية منذ عام 2011، أكثر من 20 قانوناً، إضافة إلى تشريعات أخرى ذات علاقة منها التشريعات المدنية والجنائية حول ملكية الممتلكات وقانون الجنسية. وعلى الرغم من تعدد هذه القوانين، إلا أنه يبرز فَشل الدولة المركزية في تعزيز المصالحة. وبالفعل لم تُوقف القوانين الصادرة انتهاكات حقوق الإنسان، ولم تحد من اشتعال الصراعات. ويعتبر القانون "رقم 29 لسنة 2013، إطاراً للعدالة الأنتقالية، وإن كان غير صالح، وغير قادر على تأسيس مسار صحيح و متكامل للعدالة الأنتقالية في ليبيا، بسبب ما شاب القانون من تمييز و انحياز، و نقص في بعض جوانب ومكونات العدالة الانتقالية، إضافة إلى غياب لائحته التنفيذية.

سابعاً: غياب الحوارات المجتمعية: لعل أبرز أسباب فشل قضية المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية هو غياب الحوارات المجتمعية على القضايا المختلف عليها في المجتمع والتي تتطلب اتفاق مجتمعي ووطني. ولعل التجربة الوحيدة التي يمكن ذكرها هي تجربة الهيئة التحضيرية، للحوار الوطني الليبي، والتي تشكلت بقرار من قبل الحكومة الليبية المؤقتة في أغسطس 2013، حيث يقضي بتشكيل هيئة تحضيرية للحوار الوطني، يكون أعضاؤها من العناصر الوطنية التي لا تنتمي إلى حزب أو كيان أو فصيل سياسي معين، وألا يكون لأعضاء الهيئة ارتباط في مؤسسات الدولة.
وتشكلت هيئة الحوار الوطني فيما بعد من 15 عضوا، وتألف فريقها الاستشاري من 60 عضواً.
وشملت مهام الهيئة التخطيط والتشاور، والإعداد والتعاون من أجل عقد الحوار الوطني، إلا أن التجربة لم تنجح وتعطل عمل الهيئة باغتيال نائبة رئيس الهيئة سلوى بوقعيقيص في يونيو 2014.
ومنذ ذلك الحين لم تجتمع الهيئة أو تقدم أي برامج بالخصوص،علماً بأن الهيئة قادت في بدايات تأسيسها حوارات مجتمعية، عبر المدن والقرى والمناطق المختلفة في ليبيا لتحديد أبرز القضايا المتفق عليها بين الليبيين.

ثامناً: تسيس ملف المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية: لقد تم استغلال ملف المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية من قبل كثير من الفاعلين السياسيين، والأطراف المتصارعة في ليبيا، ولم تبرز أية محاولات جادة لتبني هذا الملف، فعلى الرغم من صدور أكثر من 20 قانون يتعلق بالمصالحة الوطنية وقضاياها المختلفة إلا أن هذا الملف لم يحضى باهتمام يؤدي إلى نتائج ملموسة، خاصة عند وضع القوانين المتعلقة بالعدالة الانتقالية، على سبيل المثال القانون رقم 17 لسنة 2012 بشأن العدالة الانتقالية تم تسييسه وانتقد بأنه انتقائي وكان تركيزه على الجرائم التي ارتكبت خلال فترة حكم القذافي، وتجاهل جميع الانتهاكات التي برزت بعد عام 2011.

تاسعاً: الانقسام المؤسسي الذي طال عديد المؤسسات ومنها المؤسسة التشريعية أدى إلى إصدار بعض القوانين، مما أدى إلى تضخمها وتناقضها أحياناً، كقانون العفو العام الذي أصدره مجلس النواب خلال مرحلة الانقسام، والذي بموجبه تم العفو على كثير من رموز النظام السابق.

عاشراً: اتفاقات التسوية السياسية سواء اتفاق الصخيرات-الاتفاق السياسي الأول تم في بعض بنوده التطرق لقضية المصالحة وبعض القضايا المتعلقة بها مثل قضية الإخفاء القسري، وكذلك فإن الجهود الدولية ممثلة في المؤتمرات التي عقدت بخصوص الأزمة الليبية، مؤتمري برلين أشارا إلى هذه القضية، وكذلك اتفاق جنيف الذي بموجبة تشكلت حكومة الوحدة الوطنية، التي من أبرز مهامها، توحيد المؤسسات، وتقديم خدمات للمواطنين، وتحقيق المصالحة الوطنية، والإشراف على الانتخابات البرلمانية والرئاسية.

ملاحظات ختامية

- اعتماد سياسة موحدة لجبر الضرر بالنسبة لجميع الضحايا دون تميز بينهم. و تنويع وسائل جبر الضرر دون أن ترهق خزينة الدولة.
- التأكيد على الإطار المؤسسي للعدالة الانتقالية، بدعم الهيئات والمؤسسات المعنية بها مثل هيئة التقصي والمصالحة. أو إنشاء هيئة مستقلة من قبل السلطة التشريعية، تنتشر في جميع ربوع ليبيا.
- إشراك المجتمع المدني في دعم مسار العدالة الأنتقالية، عن طريق المساهمة في التوعية بأهمية المسار، ودعم و تعزيز قدرات مؤسسات المجتمع المدني ذات الأهتمام بموضوع العدالة الانتقالية مثل المؤسسات الحقوقية، والروابط المختلفة، وإشراك المرأة والشباب في عمليات الوساطة والمصالحة.
- نشر ثقافة التسامح وقبول الآخر، دور التعليم، ووسائل الإعلام.
- الملكية الليبية لمشاريع المصالحات سواء كانت محلية أو وطنية، وضرورة أنعقادها على الأرض الليبية.
- التركيز على الأساس الدستوري لمسألة العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية.
- تقييم التشريعات المعنية بالمصالحة الوطنية، أو تقديم مشاريع جديدة، وفض التشابك بين القوانين ذات العلاقة بالعدالة الانتقالية، من خلال دراسة الأوضاع الناشئة عنها، فبعض تلك القوانين الخاصة يعيق مسار العدالة الانتقالية، أو يرتب معاملات تميزية بين الضحايا.
- أي تعديل للإطار التشريعي للعدالة الأنتقالية لابد أن يتم بعيداً عن التجاذبات السياسية، و في إطار سلطة تشريعية موحدة .
- البدء بحوار وطني شامل لتحديد أولويات المنظومة التشريعية فيما يتعلق بالعدالة الانتقالية وعملية المصالحة الوطنية.
- تعزيز الإصلاح المؤسسي في القطاعين الامني والقضائي.

مشاركة الشباب والمرأة في عملية المصالحة والوساطة

أشكركم على حسن الاستماع!